: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v1i9.113

TJFPS

ISSUE 9

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

خيارات – الدولة – للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)

" The State options for the Kurds in Iraq (Post-ISIS Stage) "

أ. م. حسين مصطفى احمد [a] *

أ. م. د. خضر عباس عطوان

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

.Hussein Mustafa Ahmed [a]
Khadr Abbas Atwan
College of Political Sciences - AL-Nahrain University

Article info.

Article history:

- Received:22\02\2017
- Accepted: 18\3\2017
- Available online :31\03\2017

Keywords:

- Kurdish rights
- Self-governance
- Political representation
- Economic development
- National reconciliation

©2017 . THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4./

Abstract: The Kurds never cease to think about establishing a Kurdish state in the region, and the Kurdish leader, Masoud Barzani, aspires to make history as the first Kurdish leader to succeed in establishing a Kurdish state in the modern era. The Kurdish choice of establishing a state is not only based on the principle of the right of peoples to self-determination but also on the various circumstances and developments that have unfolded in the relationship between the center and the region after the US invasion of Iraq in 2003. This extends to the ongoing developments in the region and the significant achievements of the Kurdistan Region in terms of construction, development, and progress on all levels. However, this does not mean ignoring the role of the regional factor, which historically opposed Kurdish aspirations for independence.

Perhaps the Kurds now see that within the Iraqi political scene and the overall developments in the region, there is a historic opportunity to make the Kurdish choice of establishing a state possible, based on the equation of politics

*Corresponding Author: Hussein Mustafa Ahmed & Khadr Abbas Atwan, Email: dr.khudir@nahrainuniv.edu.iq, Tel: xxx, Affiliation: College of Political Sciences – AL-Nahrain University

and interests. This may be the reason behind the continuous affirmation of Kurdish leadership on this right, and behind it, the growing Kurdish political awareness of the statehood option.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 22\2\2017

القبول:22\3\2017

النشر :31\3\2017

الكلمات المفتاحية:

- حقوق الكرد
- الحكم الذاتي
- التمثيل السياسي
- التنمية الاقتصادية
- المصالحة الوطنية

الخلاصة: لا يفارق الكرد تفكيرهم في إقامة دولة كردية في المنطقة ، والزعيم الكردي (مسعود البارزاني) يطمح لدخول التاريخ كأول زعيم كردي نجح في إقامة دولة كردية في العصر الحديث ، إذ لا يستند الخيار الكردي بإقامة الدولة على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فحسب ، وإنما على جملة الظروف والتطورات التي شهدتها العلاقة بين المركز والإقليم بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 ، وصولاً إلى التطورات الجارية في المنطقة ، وما حققه الإقليم من تجربة مميزة في البناء والتنمية والتطور على الصعد كافة دون أن يعني كل ذلك تجاهل دور العامل الإقليمي الذي كان تاريخياً ضد التطلعات الكردية في الاستقلال .

وربما بات الكرد يرون انه في ظل المشهد السياسي العراقي ومجمل التطورات الجارية في المنطقة، ثمة فرصة تاريخية لجعل الخيار الكردي بإقامة (الدولة) ممكناً على وفق معادلة السياسة والمصالح ، ولعل هذا ما يقف وراء تأكيد القيادات الكردية المستمر على هذا الحق ومن خلفه تعاظم الوعي السياسي الكردي بخيار الدولة.

المقدمــة:

تبدو القناعة العامة لدى الكرد بأن التطورات الجارية في المنطقة ستغير من خريطتها الجيوسياسية والاقتصادية على شكل أقامه نظام متشابك المصالح والأيديولوجيات، وما دعوة مسعود البارزاني لأجراء استفتاء على تقرير المصير إلا تعبيراً عن التطلع الى مثل هذه الدولة، لاسيما في ظل قناعته بأن العلاقة مع المركز لم تعد مجدية مع تراكم الخلافات وسيطرة الإقليم على المناطق المتنازع عليها عقب سيطرة تنظيم داعش على الموصل وتحرير البيشمركة العديد من المناطق، ونجاح حكومة الإقليم في تصدير النفط الى الخارج للمرة الأولى في التاريخ دون موافقة المركز على شكل تراكم لمقومات الدولة ، وأصبح إقليم كردستان العراق أكثر من إقليم وأشبه بدولة مستقلة على ارض الواقع، ولكن الرغبة الزائدة قد لا تتطابق مع حسابات السياسة والمصالح الدولية والتفاهمات بين الدول، والتي قد تجتمع معاً في إبقاء موضوع الدولة الكردية –حلماً – يصعب تلمسه على ارض الواقع، دون ان يعني ذلك تحقيق المزيد من التطلعات في المرحلة المقبلة .

أهمية البحث : يكتسب البحث أهميته في النقاط الآتية :

1-أن الشعب الكردي ذو حجم مقدر قرابة (40 مليون نسمة) يتوزعون بين تركيا وإيران والعراق وسورية مع وجود أقليات منهم في أرمينيا وأذربيجان .

2-مستوى العلاقة بين الجانبين (المركز والإقليم) وتوفر الموارد الاقتصادية من نفط وغاز ومياه ، ووجود علاقات متينة مع الخارج ، وتجربة محلية ناجحة نسبياً ، فضلاً عن تعاظم الروح القومية الكردية في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها المنطقة ، وجميع هذه المعطيات تشكل عوامل مشجعة للسير في أقامة الدولة الكردية وإعلانها بالظرف المناسب في ظل انشغال الدول الإقليمية بقضاياها الخاصة .

3-أن تفكير الكرد في إقامة الدولة الكردية يعين صانع القرار في العراق على التعامل مع المشكلة الكردية تعاملاً صحيحاً في أغناء وتقوية العلاقات بدلاُ من ان تتحول الى بؤره استنزاف داخلي وتوتر خارجي ومدخل للتدخلات الإقليمية والدولية في منطقة لا تحتمل المزيد من التدخل الخارجي.

هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الغايات الآتية :

1. الوقوف على الكرد بين خيار الدولة العراقية والانفصال .
2. بيان القوى الكردية في إدارة الوضع الكردي منذ عام 2014 .
3. استشراف مستقبل خيار الدولة الكردية بين مطالب الواقعين (الداخلي والخارجي) .

إشكالية البحث : تكمن إشكالية البحث من أن فكرة مشروع الدولة الكردية يصطدم بعوائق تعزز استحالته في اللحظة الراهنة ، فهو ليس خيارا صحيحا ، لان مستوى الاستقلالية في الوضع الكردي الراهن هو بالضبط اقرب الصيغ لمشروع الدولة ، وعلية تبدو حجة الخطاب الذي تستخدمه القوى الكردية ضعيف ومناقض للواقع ،وتكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية :

-ما خصوصية الحالة الكردية الراهنة ، وما تداعيات الأزمة بين المركز والإقليم ؟

-متى سيكون إعلان الدولة الكردية، وما السبل والخيارات لتحقيق هذا الهدف ؟

-ما مستقبل الدولة الكردية في ظل المشهد السياسي العراقي والتطورات الجارية في المنطقة ؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها أن خيار الدولة الكردية يعود قراره لشعب كردستان العراق، وهذا الخيار مازال قيد التصريحات والرؤى والنوايا للقيادة السياسية في الإقليم ، والخطوات العملية الجادة لهذا الخيار ما تزال غائبة على أرض الواقع .

منهج البحث : يستعين البحث بالمنهج النظمي (Systematic Approach) والمنهج التاريخي (Historical Approach)، فضلاً عن منهج الاستشراف الاحتمالي لمقتضيات الضرورة في الموضوع المبحوث نفسه . وقد تحددت هيكلية البحث في المحاور الآتية :

المطلب الأول – خصوصية الحالة الكردية في العراق حتى عام 2003 :

تعد المسألة الكردية من أكثر الموضوعات إثارة في تاريخ الدولة العراقية خلال الأعوام السابقة على عام 2003، وباستقراء التاريخ يتضح أن المد القومي والصراعات على أساس أثني هما السمة الغالبة على الصراعات الإقليمية، فشعور الكرد في العراق كإحدى الجماعات الوطنية بهويتهم المستقلة والمطالبة بتأكيدها ليس حدثاً طارئاً، بل يمتد إلى ما قبل نشوء الدولة العراقية عام 1919 (حركة الشيخ محمود الحفيد)، وقد حاولوا إيصال هذا المطلب إلى مؤتمر فرساي للصلح في العام نفسه، وتمكنوا من تضمين وثيقة الانتداب البريطاني على العراق الذي قرره مؤتمر سان ريمو عام 1920، وهو المؤتمر الذي ينص في أحد بنوده: لا يوجد في هذا الانتداب ما يمنع سلطات الانتداب من إنشاء حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية، ووصل الحال في عام 1922 إلى أن تصدر الحكومتان العراقية والبريطانية تصريحاً جاء فيه تعترف حكومة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد القاطنين في حدود العراق من إنشاء حكومة كردية في هذه الحدود، وفي عام 1929، طلب النواب الكرد في بغداد من خلال تقديم عريضة خاصة بزيادة الاتفاق في المناطق الكردية، وتشكيل ولايات كردية تضم دهوك وأربيل والسليمانية، وتكرر هذا الطلب من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكنه كان مبعث رفض من الحكومة البريطانية المحتلة والحكومة العراقية الممثلة لها[1].

وعقب حصول الدول الثلاث (العراق وإيران وسورية) على الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين، طرحت الجماعات الأثنية الكردية في المناطق التي ينتمي إليها الكرد مطالب خاصة بمواطنيها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش فيه، والمجتمع الذي تنتمي إليه، ولعل أبرز هذه المطالب: تأكيد هويتها، واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي، أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد، ونظراً لهيمنة الحكم الاستبدادي آنذاك، تزايدت نوعية المطالب الخاصة بالحفاظ على اللغة والدين والعادات والتقاليد، وامتدت إلى المطالبة بتعديل بعض كلمات النشيد الوطني للدولة، وأسماء المدن والرموز المختلفة في الدولة، وما غيرها من مطاليب خاصة بالانفصال وخلق كيان كردي خاص بها، ولوحظ في الأعوام الممتدة بين عقدي الخمسينيات والتسعينيات من القرن الفائت على المستوى الدولي، سيادة مفهوم السلبية واللامبالاة لدى المجتمع الدولي حيال عمليات القمع والتدمير والتهجير والإبادة التي قامت بها الحكومات العراقية المتتالية ضد الجماعات الكردية المطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية المنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية

[1] – حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في العراق (الواقع والمستقبل)، مجلة قضايا سياسية، العددان (40/39)، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2015، ص282–283.

المعنية بحقوق الإنسان، وذلك ارتكازاً على مفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها على أراضيها ومواطنيها[1].

وبعد حرب الخليج الثانية 1990–1991، دخل وضع كردستان العراق مرحلة حرجة، لوجود جهد دولي – إقليمي، يمنح الكرد العراقيين امتيازات والتزامات عدة، ومنها حماية دولية من تعرض العراق لها في إطار كيان فدرالي واقعي منذ عام 1992، إذ سمحت تركيا له بالتواصل دوليا عبر مجالها السيادي، وذلك بموجب قرار (688) الصادر من مجلس الامن في 5 نيسان 1991 , الذي يشير الى القمع الذي يتعرض له الكرد , وكان ذلك المرة الاولى التي تتحدث المنظمة الدولية عن الكرد بمثل هذا الوضوح والصراحة , وهو ما استمر حتى عام 2003[2].

المطلب الثاني – الكرد بين خيار الدولة العراقية والانفصال للأعوام 2003 – 2014 :

عانى العراق بعد عام 2003، من فوضى عارمة بسبب انهيار النظام السياسي، وحل بعض المؤسسات الساندة له من قبيل الأجهزة الأمنية، وتفكك الجيش، وتسريح العديد من الموظفين في المناصب العليا والوسطى، وهو ما جعل الدولة ككل تتجه إلى التعويم على خيارات مفتوحة، وكانت الخيارات المطروحة هي استمرار الاحتلال أو الشروع ببرنامج لإعادة بناء نظام سياسي جديد سواء تحت الاحتلال أم بعد خروجه، وهو ما تم الاتفاق عليه ان العراق بحاجة إلى صياغة مؤسساته ونظامه في ظل مرحلة انتقالية تحت حماية قوات أمريكية، وهو ما استقر عليه من خلال (تشكيل مجلس الحكم) وصولاً إلى (الاتفاق على آلية تشكيل النظام السياسي وخطوات العملية السياسية)

وكانت النقاشات في تلك المرحلة متعلقة بأن العراق تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أي انه كيان مهدد للسلم والأمن الدوليين، وان على الولايات المتحدة الأمريكية بحكم دولة احتلال بموجب قرار مجلس الأمن (1483 لسنة 2003)، وهي مسؤولية مساعدة العراقيين في اختيار نظام حكمهم بعد نقل السلطة للعراقيين في أواخر حزيران عام 2004، وعليه، تشكلت حكومة مؤقتة في الشهر نفسه للتمهيد لتشكيل حكومة انتقالية في أوائل 2005، والتي عليها أن تعيد النظر بقانون إدارة الدولة الصادر في آذار 2004 ليكون معيارا لصياغة النظام السياسي العراقي، وصولاً إلى تشرين الأول 2005 (تاريخ إقرار

1– رضا محمد هلال ، طموحات الكرد بين الفدرالية والانفصال، مجلة السياسة الدولية ، العدد(205) ، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2016، ص 126–127 .

2– أيمن إبراهيم الدسوقي ، السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990–1997، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 241–246

الدستور الدائم)، وقد طرحت مسألة مهمة من الكرد، وهي المتعلقة بخياراتهم في التعامل مع الدولة العراقية، فالمعروف أن الكرد أعلنوا عام 1992 خيار الإقليم الفيدرالي، وحضوا بدعم أمريكي وغربي، وأسسوا كيان يتمتع بسبل البقاء والاستمرار بعيدا عن الدولة العراقية، حتى أن الأجيال التي نشأت بعد عام 1992 لا تعرف الحديث باللغة العربية، إلا بنسب صغيرة وفردية، والسبب هو الانقطاع عن التواصل مع العراق، وبعد التغيير فان عودة الكرد للعراق يفيد انه سيتم تقييدهم بالخيارات الوطنية للدولة الجديدة، قد يكون خيار الانفصال الواقعي مستغلين فيه ظروف إعادة التشكل خيار ممكن، لأن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تتعاملان واقعياً مع الكرد ككيان شبه منفصل عن العراق منذ عام 1991[1].

عموماً، إن الخيارات التي كانت مطروحة أمام القوى الكردية (الفيدرالية، الكونفدرالية، الانفصال)، لحد الانتهاء من تبني الخيار الفدرالي، سواء بقرار ذاتي أم بضغط أمريكي – تركي.

وهكذا انتهت القوى الكردية إلى المشاركة في مجلس الحكم، وكتابة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ليس بقصد العبث بخلق دولة غير مستقرة، إنما بقصد توسع امتيازات الكرد في مرحلة حرجة من تاريخ الكرد، فتم تضمين القانون الكيان الفدرالي للدولة، وحقوق الكرد في تعديل حدود إقليمية ومنها حدود كركوك وغيرها من المدن التي تتكون من أغلبية كردية، وضمنوا بذلك اشتراك كردي في مفاصل الدولة عبر إقامة نظام محاصصة يضمن للكرد بعضا من المناصب السيادية، وغيرها من الامتيازات، ثم مشاركة الكرد الفعلية في إدارة المرحلة المؤقتة: تموز 2004– آذار 2005، وكتابة مسودة الدستور الدائم: نيسان 2005– اب 2005[2].

ومع حصول الكرد على نظام فيدرالي، بأقصى الامتيازات الممنوحة لهم، عانى العراق من اتساع رقعة الفوضى، بفعل مسببات عدة، وهو ما دفع الكرد إلى استغلال تلك المرحلة لإعادة بناء الإقليم، والاستعداد لخيار الانفصال، وهذا ما أكده السيد مسعود البارزاني عام 2007، بالقول أن الفوضى التي يعيشها العراق، ستدفع الكرد إلى الانفصال السريع عن العراق لدفع مخاطرها عن الإقليم[3].

وبالفعل، استمر وضع الكرد بالتحسن، وأصبحت كردستان العراق مكاناً يتجه إليها اغلب السياسيين العراقيين المعارضين لنهج الحكومة الاتحادية، أو الراغبين ببدائل سياسية، تمنحهم خيارات أفضل في التعامل

1– عبد الحكيم خسرو جوزل، تطور القضية الكردية في العراق بعد عام 2003، في كتاب: عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق 2003–2013، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص222.

2– دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2009، ص 60– 61

3 – Anthony H.Cordesman, Sam Khazai, Iraq in Crisis, Washington, CSIS, 2014, p: 23.

مع العملية السياسية، ولاسيما في الأعوام التي سبقت عام 2014، ومنها: مقررات مؤتمري اربيل 2010 ، 2012 لتشكيل الحكومة الاتحادية، والاتفاق على تصحيح مسار العملية السياسية، وغيرها، وصولاً إلى أحداث اندلاع حركة الاحتجاج في غرب العراق وشماله، وتعامل الحكومة الاتحادية بصيغة الإنكار والتهديد، مما جعل من كردستان العراق ملاذاً لاستقبال العديد من السياسيين والمعارضين العراقيين، وتحديداً في ظل نهج تصاعد حجم الاختلاف بين حكومتي المركز والإقليم في قضايا عدة , كالموازنة وقضية كركوك والبيشمركه (حرس الحدود) وقضية النفط والغاز ,وحدود اقليم كردستان، والتي تعود لأسباب مختلفة، وأهمها: تصاعد حجم الاستقلالية في القرار السياسي لحكومة الإقليم، ورغبة الحكومة الاتحادية بتفسير محدود لحجم الاختصاصات الممنوحة دستوريا لحكومة الإقليم، وجعلها صلاحيات إدارية، وليس اختصاصات سياسية دستورية[1]

المطلب الثالث– القوى الكردية وإدارة الوضع الكردي بعد عام 2014 (خيار الدولة) :

اتجهت الأحداث في العراق إلى الاضطراب السريع بعد انتخابات نيسان 2014، نتيجة عوامل عديدة، وسرعان ما استقرت بسيطرة تنظيمات إرهابية على مدن عراقية عدة، ولعل أسبابه الآتي[2]:

- كثرة الأخطاء في إدارة الدولة العراقية، والتي انطوت على خفض سقف المشاركة السياسية، وإضعاف المواطنة العراقية، وانعدام المساواة بين العراقيين، وغياب حكم القانون، فضلا عن المحاصصة والتوافقية، والتي جعلت الدولة تضعف بدرجة كبيرة جداً.
- التدخلات الإقليمية الواسعة بخيارات الدولة العراقية، وكان بعضه تم قبوله مثل التدخل الإيراني، وبعضه الآخر تم رفضه، كالتدخل التركي والعربي، وهو ما أثار مسألة مدى جدية القوى السياسية والحكومة في المحافظة على استقلالية القرار السياسي، ولكن حجم الاستقلالية في القرار السياسي العراقي قد انخفضت بدرجة حادة.
- طريقة ادارة الحكومة لملفات والخدمات والامن في محافظات العراق , وغيرها من الاسباب الجوهرية التي ادت لسيطرة تنظيم داعش الارهابي .

1– شمس خان،شيركو كيرمانج، هندسة الكونفيدرالية للعراق، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2015،ص 6.

2 –Zana Khasraw Gulmohamad, The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al–Sham (Levant) ISIS, Global Security Studies, vol 5, no. 2, Sheffield,UK, University of Sheffield, Spring 2014, pp: 4–5.

وقارن:

Eric Herring, The Future of Iraq, In: Amitav Acharya, Hiro Katsumata (eds), Beyond Iraq: The Future of World Order, 2014, p: 4.

● الارتفاع في مؤشر التدخل الدولي، فمنذ انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق أواخر 2011، وإدارتها لملف الشرق الأوسط بالشكل الذي يقوم على توسيع دائرة الاضطراب الإقليمي بما يساعدها على تفكيك المنطقة وإعادة تشكيلها على وفق أسس مرغوبة أمريكياً.

وعليه، واجهت العملية السياسية انغلاق لم تستطع نتائج الانتخابات النيابية في نيسان 2014 من التخفيف عنه، ولاسيما في ظل ارتفاع مستوى الرفض الشعبي في شمال العراق وغربه لسياسات الحكومة الاتحادية، وهو ما سمح في تدفق الإرهاب إلى مدن عراقية عدة، مستغلين بذلك الهوة الكبيرة التي خلقتها الحكومة في العلاقة مع المواطنين، وعلى نحو جعل تلك المدن خارجة من سيطرة الحكومة الاتحادية، ليكون تحت خيارات ضيقة، وأهمها: احتمال أن تتدخل الدول الإقليمية لتفرض سيطرتها على مناطق الاضطراب، أو أن يدخل العراق في حرب أهلية، أو تفكيكه، وهو مسالة تم التعامل معها بقبول تدخل إيراني وغطاء المرجعية الدينية العليا، وعروض قدمت من الولايات المتحدة الأمريكية بدعم العراق شريطة تقديم تنازلات في سلوكه وخياراته السياسية المحلية والإقليمية[1].

وهكذا، أصبح الكرد يعيشون وضعاً متناقضاً، لظهور أزمة سياسية بين الفرقاء الكرد في مسألة تولي الحكم في كردستان بعد انتهاء مرحلة رئاسة السيد مسعود البارزاني، وشحة موارد الإقليم بعد الأزمة مع الحكومة الاتحادية، فضلاً عن انخفاض عائدات الإقليم من انخفاض أسعار النفط عالمياً، لأن الإقليم لم يمتلك قدرات عسكرية كافية للتعامل مع تحديات خارجية كبيرة بحكم تحرج الدول الكبرى من تسليح الإقليم وخلق سابقة دولية، لأن الإقليم وصل إلى مرحلة الدولة فعليا من خلال مدى انفصاله وعلاقته مع الحكومة الاتحادية.

واتجه الكرد فيما بعد إلى التعامل مع الوضع غير المستقر الذي يحيط بهم عبر خيارات عدة:

– الانفتاح على الزعامات السياسية القائدة لحركة الاحتجاج في غرب وشمال العراق، والسماح لهم بالتواصل محليا وإقليمياً عبر كردستان العراق.

– الانفتاح الحذر على الحكومة العراقية بفعل وساطات أمريكية، تمت في نهاية العام 2014، وبداية العام 2015، إذ منحت كردستان اتفاقا مع الحكومة الاتحادية على مسائل الموازنة والاستثمار النفطي[2].

---

1 –Kathleen J. McInnis, Coalition Contributions to Countering the Islamic State, CRS Report, no. R44135, Washington, Federation of American Scientists, August 2016, p: 3.

2– فؤاد قاسم الأمير ، حكومة إقليم كردستان العراق وقانون النفط والغاز ، الطبعة الثانية ، بغداد: دار الغد ، 2013 ، ص 248 ، وقارن: حيدر حسين آل طعمه ، تعطيل أقرار الموازنة– الأسباب والتداعيات ، مقالات إستراتيجية ، العدد (64) ، جامعة كربلاء: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2014 ، ص 16–17

– الانفتاح على الخيارات الدولية، وذلك بالتعاون مع دول أوروبية وأسوية وعربية.

– دعوة القوى الكردية في مراحل عدة عن استعدادها للاستفتاء على استقلال الإقليم[1]، ومع كل ذلك هناك اتجاه نضج في السليمانية تقوده حركة التغيير، يدعو إلى استمرار الارتباط بالدولة العراقية، بل هناك بعض التيارات إلى إمكانية قبول خيار تفكيك إقليم كردستان إلى كردستان اربيل وكردستان السليمانية، ولكن هذا الطرح لم يحظى بقبول كردي واستقر الاتجاه على احتمالات انفصال الإقليم، وإعلان تشكيل دولة كردية.

– إن المسألة المهمة العائقة لتطور الأحداث في كردستان، هو تصاعد حجم الاختلاف بين القوى الكردية على إدارة كردستان، على نحو اضعف قدرة حكومة الإقليم في المناورة عراقيا وإقليمياً ودولياً.

ومع نهاية العام 2016 فان القوى الكردية أكدت إن كردستان العراق بلغت مرحلة كيان سياسي قادر على تشكيل دولة، وان الوعي القومي الكردي وصلَ مرحلة متقدمة يشعر به الكرد كأنهم غير معنيين بما يجري في باقي أجزاء العراق, على الرغم من دور البيشمركة في الثبات بوجه هجمات داعش وانطلاق عمليات تحرير نينوى في عام 2017 , والاتفاق التاريخي على دخول الجيش العراقي الى كردستان , وهو ما عدَ جزء من الانفتاح بين المركز والاقليم .

المطلب الرابع– الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة خيارات الدولة لدى الكرد بعد عام 2014 :

اتجهت الإدارة الأمريكية إلى التعامل مع العراق بعد عام 2001 بصيغة اتخاذ قرار الاحتلال، لوجود منظور لدى المحافظون الجدد في اعتماد سياسات تقوم على تقديم استخدام الأدوات العسكرية في العلاقات الدولية، واحتلال بعض الدول لأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل حصل الاحتلال في نيسان 2003 بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بين خيارات عدة، فهي من جانب اتخذت قرار سريع بتفكيك المؤسسات السيادية للدولة، وظهرت تصريحات متعددة بعضها يدعو إلى استمرار الاحتلال، وبعضها الآخر يدعو إلى بناء دولة حديثة، ولكن من جانب ثانٍ ظهر للعيان هو إن الولايات المتحدة الأمريكية سمحت ببروز تعددية سياسية واسعة، وشجعت على ظهور التناقضات في المشهد العراقي، ودعمت في أوائل 2004 وضع قانون إدارة الدولة القائم على الفيدرالية، والتوافقات، وتثبيت معالم كيان اتحادي ضعيف، ثم تكرر

[1] – محمد السعد عبد المؤمن، إيران ومحاولة استعادة الحلم الإمبراطوري، مجلة السياسة الدولية ، العدد(201) ، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2015 ، ص 95–96 .

المشهد بان يتم سحب الخط العام للقانون إلى مسودة للدستور الاتحادي الدائم، وتم وضع دستور بالشكل الذي يعزز من ضعف الدولة، ويزيد من قدرة الأقاليم[1].

ومع تصاعد العنف المجتمعي الذي يرتبط بالسياسة الأمريكية أكثر مما يرتبط بغيرها، فهي من عملت على فتح الحدود، والتأخير في تشكيل مؤسسات سيادية، ولاسيما الأمنية منها، والتهديد بالانسحاب في حالة تصاعد العنف في عام 2006، والعمل على إقامة قواعد في كردستان العراق، وهو ما دفع الكونغرس إلى تشكيل لجنة بيكر – هاملتون عام 2006، إذ أشار تقرير اللجنة إلى خطورة ما يمر به وضع العراق، وان على الولايات المتحدة الأمريكية تصحيح مسار السياسة العراقية بالانفتاح على جميع الأطراف، وفي هذا السياق يقول النائب في مجلس الشيوخ الأمريكي جوزيف بايدن عام 2007، بان حل مشكلة العراق تتجسد بتفكيك العراق إلى ثلاثة أقاليم على أسس طائفية وأثنية، على نحو يظهر خطوط فصل لا تسمح بوجود حالات اعتداء بين العراقيين[2].

ولكن الرأي استقر في الولايات المتحدة الأمريكية على الانسحاب من العراق ضمن اتفاقية أولية تفيد بان تنسحب القوات الأمريكية نهاية العام 2011، وأن تقيم علاقات متعددة الجوانب مع العراق، وجاء ذلك في وقت كانت كردستان قد بنت أسس كيانها ودعمته بقوة، بشكل يظهر انه لا يتفاعل مع الأحداث العراقية الأخرى، والدليل على ذلك ما أعلنه السيد مسعود البارزاني بقوله: أن العراق سيدخل في نفق العنف أو المجهول بخروج القوات الأمريكية[3].

وبالفعل، اتجه العراقيون إلى إظهار حركة احتجاج واسعة في عامي 2012– 2013، بفعل أخطاء إدارة الدولة، والتفكير بالانفراد بالسلطة من القوى التي مسكت بالحكم، ولم يسعف في ذلك وجود دستور، ووجود انتخابات ديمقراطية، فالنتائج التي أسفرت عنها أظهرت إن العراق يعاني من معضلة وليست أزمة عابرة، مفادها أن الأسس العملية السياسية وما انبثق عنها لا تصلح للعراق، وان ما صيغ استخدم فيه وسائل متعددة لقراره، وأهمها: التضليل لخيارات العراقيين، لأن العراق في معضلة عدم استقرار سياسي واسعة، سرعان ما انتهت إلى وقوع مدن عدة تحت قبضة تنظيم داعش في حزيران 2014 وما بعده، لاسيما إن هناك العديد من التداعيات التي لن تقف عند حدود تلك المدن إنما ستشمل دول المنطقة، قابله تسريع

1– ماريانا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945، ترجمة خليل الجيوسي، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص39.

2– مقتبس من: عبد الوهاب القصاب، الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق، في كتاب: عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق 2003–2013، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015، ص64.

3 – Soner Cagaptay (ed), The Future of the Iraqi Kurds, Policy Focus, no. 85, Washington, the Washington Institute for Near East Policy, July 2010, pp: 21–22.

الحكومة بالسماح لتشكيلات غير نظامية (مليشيات) بالتوسع، وسمحت بالتوسع في إطار الدعم الإيراني، مما يدفع الأحداث إلى منزلق خطير متعلق باحتمالات الحرب الأهلية الشاملة، ولجأت الحكومة إلى طلب الدعم الأمريكي التي اشترطت لعودتها للعراق فرض توافقات في السياسة العراقية من خلال توسيع حجم المشاركة بين العراقيين وإحداث تعديل على السياسة الإقليمية للعراق، وهو ما حدث بان تظهر حكومة عراقية نهاية شهر آب 2014، وإقامة تحالف دولي على الإرهاب في أيلول 2014، تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، مما أسهم بإيقاف تمدد الإرهاب، ثم العمل على كبحه وتقليصه[1].

وبناءاً على ما تقدم، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الكرد على وفق منطق الكيان المنفصل عن الحكومة الاتحادية، فعملت ابتداءاً بعد عام 2003 على قيام المسؤولين الأمريكان بزيارة كردستان والتنسيق معها بشكل منفرد عن الحكومة الاتحادية، ثم بعد أحداث 2014 أعلنت على تسليح كردستان بعيداً عن خيارات الحكومة الاتحادية، لأن الأخيرة لم تظهر التزاما كافيا بأمن الدولة العراقية ولا بالمواطنة العراقية، وأن مصلحتها بأن تدعم الكرد عسكرياً حتى يكونوا قادرين على المشاركة بالجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.

المطلب الخامس: مستقبل خيار الدولة الكردية بين مطالب الواقعين الداخلي والخارجي:

إن خيارات الكرد نحو الدولة القومية هو خيار استراتيجي لدى بعض الكرد منذ عام 1920، ولكن اتجاه البيئة الإقليمية إلى كبحه بإرادة بريطانية لأسباب تتعلق بانخراط الكرد بالمشروع الإسلامي في إطار الدولة العثمانية، وعدم تفاعلهم مع المشروع القومي الأوروبي في هدم اسس الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، ولم يستطع الكرد من التعبير عن أنفسهم، ولا الوصول إلى نتائج سياسية في اكتساب الحقوق إلا في العراق في عام 1958، عندما تم الاعتراف بوجودهم كمكون رئيس، ولكنه في منتصف السبعينات من القرن الفائت، بدأت مسيرة الكرد بإقامة كيان له وجود في إطار اتفاق الحكم الذاتي، واستقر الحال حتى عام 1991، على انعزالهم عن العراق وإعلانهم في عام 1992، أنهم كيان فيدرالي وليسوا مجرد منطقة للحكم الذاتي مدعومين بإرادة أمريكية وأوروبية وتركية، وسنحت لهم الفرصة في عام 2003، بإعلان تشكيل كيانهم القومي، ولكنهم فضلوا عليه خيار الاستمرار بالدولة العراقية، وكان النزوع نحو الدولة خيار يضغط بشدة على صناع السياسة الكردية في العراق، لأن القيادات الكردية تدرك ان خيار الدولة لم تنضج بيئته بعد.

1- Silke jungbluth, the future of iraqi kurdistan: the "islamic state" as a catalyst for Independence? Working paper Jungbluth, Åland, Finland, 2015, pp: 7-8. http://www.peace.ax/images/Silke_Jungbluth_Working_Paper_Kurdistan_FINAL.pdf

واليوم، وبعد الأحداث التي شهدها العراق، والمتعلقة بالاتي[1]:

- انتشار الإرهاب في عام 2014، ومشاركة الكرد في جهود محاربته تحت غطاء دولي، واستفادتهم من انتشار الإرهاب في التوسع جغرافيا إلى مدن عدة، إذ كانت محل نزاع مع الحكومة الاتحادية بشان السيطرة عليها والعائدية لها.
- اتجاه الحكومة الاتحادية إلى الدخول في أزمة متعددة الأبعاد مع حكومة كردستان، متعلقة بتمويل وحصة كردستان من الموازنة الفدرالية، والاستثمار والتصدير النفطي في كردستان، ومدى خضوع كردستان إلى القرار الاتحادي، ووجه الخلل يتعلق بتفسير الدستور الاتحادي بين دعوات كردية للتوسع بالتفسير في منح الإقليم اختصاصات واسعة، ودعوات أخرى للقوى الحكومية العراقية الرئيسة بالتوسع في تطبيق نظام اللامركزية الإدارية وليس الفدرالية، وهو ما خلق تقاطع حاد بين حكومتي المركز والإقليم.
- استفادة الحكومة الكردية من أخطاء الحكومة العراقية للانفتاح على الدول الكبرى والإقليمية، والحصول على دعمها ببناء قدرات عسكرية كردية، لأن هذه القدرات هي المدخل الرئيس لبناء دولة.

ويمكن القول أن استشراف المستقبل، لما يمكن أن ينتهي إليه وضع العراق، يرتبط بوجود متغيرات عدة، لا يمكن استبعادها من تصميم أي خيار قادم، وهذه المتغيرات، كالآتي:

1- الوعي الكردي بوجوب قيام كيان كردي قومي، وهذا الوعي تضاعف ما بعد عام 1961، بفعل عوامل سياسية متمثلة باستخدام الحكومة للأدوات العسكرية في إنهاء المشكلة الكردية، وتصاعدت حتى عام 1991، إذ أقامت القوى الكردية مؤسسات دولة شبه متكاملة، حتى توصف بأنه دولة واقعية[2].

2- الأزمات في العلاقات الكردية – الكردية ومدى تأثيرها في اتجاه الكرد نحو خيار الدولة القومية، وتمثل هذه الأزمات العائق الرئيس في اتجاه الكرد نحو خيار الدولة، لأن بعض القوى تتجه إلى إعاقة الخيار نحو الدولة، وهو ما تصاعد بعد عام 2014 بفعل أزمة الحكم في كردستان.

3- علاقة حكومة كردستان العراق بإيران وتركيا، لأنهما أكثر دولتين ستتأثران بإقامة دولة كردية، فالكرد في إيران يمثلون نحو (12 مليون)، وأن كرد تركيا يمثلون نحو (16 مليون)، والكرد في العراق يمثلون نحو (7

---

[1]- أيمان احمد رجب، مستقبل العراق بين الصراع المذهبي وتهديد داعش ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (205)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2015،ص 108-109.

[2]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المصدر السابق ، ص 137.

مليون)، والكرد في سوريا يمثلون نحو (2.5 مليون)، والكرد في أرمينيا وأذربيجان يمثلون نحو (2.5 مليون).[1].

4- علاقة كردستان بالقوى الدولية الكبرى، إذ تتعامل القوى الدولية مع خيارات الكرد في العراق بمنطق حذر، أي منطق الاقتراب من خيار الدولة، ولكنها لا ترغب بالصدام مع الخيار الكردي في إيران وتركيا، لأنها ترسم استراتيجياتها على أساس عدم التعرض لاستقرار كل من الدولتين، وتحمل نتائجه في الشرق الأوسط.

5- احتمالية بقاء واستمرار الدولة العراقية، لأن العراق قد تجاوز مرحلة خطرة من الانقسام الاجتماعي السياسي خلال الحرب الأهلية بين الأعوام (2005- 2008)، وسنوات الحرب على الإرهاب (2014- 2016)، ولكن مخاطر تعرضه للتفكيك أو إلى حرب أهلية واسعة هي خيارات قائمة، أما لعوامل وأخطاء السياسات الحكومية، وأما لضغوط وتدخلات خارجية، وعندها سيكون وضع الكرد فيه الاتجاه نحو خيار الدولة، للابتعاد عن مشكلات لا يمكن إحصاءها.

ومما تقدم، يظهر إن هناك خيارات عدة، يمكن أن يستقر عليها الكرد في السنوات القليلة القادمة، وهذه الخيارات، كالآتي:

1- خيار الاستمرار بالواقع السياسي الكردي:

ويتعلق هذا الاحتمال بوجود بديهية مستمرة منذ عام 2003 ومفادها: البقاء كمركز قوة في عراق فيدرالي ضعيف أي بعبارة أخرى، إن كردستان استفادت من ضعف الدولة العراقية حتى يمكن وصفها دولة (كردية) تعيش داخل دولة (العراق)، ومهما يكن الصدقية في هذا الاستنتاج، لكن الاستمرارية تخدم الكرد بشدة، لأنها تجعلهم يعيشون في نطاق سياسي وجغرافي واسع، وعدم التقيد بكردستان العراق، وعدم تحمل التزامات بوصفهم دولة مستقلة في النطاق الإقليمي، كما أنها تتيح لهم الاستفادة من موارد العراق، مع بقاء خصوصيتهم محصنة من أي تدخل حكومي اتحادي.

وأكثر ما يدعم هذا الخيار هو أن الوعي الكردي يدعم الاتجاه نحو تعزيز كل ما من شانه الانفصال عن العراق وتأكيد الذات القومية الكردية، أو في اقل تقدير الاستمرار على ما هو قائم، وان إيران وتركيا تدعم هذا الخيار، لأنه خيار الأمر الواقع، إذ لا يمكن إعادة الكرد في العراق إلى خيار الحكم المحلي، كما أن الحكومة الاتحادية في العراق معنية باستمرار العراق كدولة واحدة، والأكثر منه أن الولايات المتحدة الأمريكية

[1]- حسين مصطفى احمد ، المسألة الكردية والسياسة الدولية (دراسة في أسباب ومداخل التأثير)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (4)، جامعة الأنبار: كلية القانون والعلوم السياسية، 2011، ص307.

لم تدعم بعد خيار تفكيك العراق، كما لا تدعم خيار إعادة العراق إلى الحكم المركزي، رغم تصريحات أمريكية متعددة بأن العراق بحدوده السابقة ووضعه القديم لم يعد موجود كدولة[1].

2- خيار إضعاف الحكم الكردي الفيدرالي:

وهذا الخيار مطروح في السنوات القليلة القادمة تحت عنوانين بارزين، وهما[2]:

- إن النزاعات الكردية – الكردية يمكن أن تنتهي إلى شق الكرد العراقيين إلى مجموعتين: مجموعة السليمانية التي أخذت حركة التغيير تسيطر على مقاليد الأمور فيها، ومجموعة اربيل التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والسبب يتعلق بالحكم وآلية المشاركة فيه، وهو أمر يمكن أن يدفع كردستان إلى الانقسام إلى إقليمين أو في اقل تقدير يمنع انفصالها عن العراق.
- إن تصاعد الدعم الخارجي للحكومة الاتحادية في العراق، سيجعل من الصعوبة على كردستان العراق التفكير بالانفصال عن الحكومة الاتحادية، لأن أقصى ما ستفكر فيه، هو الاستمرار بوضعها القائم منذ عام 2003، وهو إقليم فيدرالي ذو صلاحيات واسعة، وإن إضعاف إقليم كردستان لمصلحة تعزيز قوة الحكومة الاتحادية يفيد أن كردستان لن تتجه إلى طلب المزيد من الظهور، لأنها كيان قومي مستقل، وعليه، ستجد أن البيئة الخارجية لا تسمح لها بذلك، والبيئة العراقية الداخلية متماسكة بقدر لا يسمح لها بتصاعد في خيارات الانفصال.

ولكن هذا الخيار يبقى ضعيفاً، والمتغيرات التي تعيقه هو أن العراق الاتحادي كيان ضعيف ينخره الفساد، ويكاد لا يرى اغلب قياداته ضرورة في القيام بأنشطة وطنية جامعة للعراق والعراقيين، إنما اغلب تركيزهم هو على أنشطة مصلحية شخصية أو حزبية أو عنصرية (فئوية)، كما أن القيادات العراقية سمحت بجعل العراق امتداد لأنشطة إقليمية ومواقف صراع فيها، ولاسيما بين إيران وتركيا، وإيران والدول العربية، وهو خيار يضعف العراق، لأنه يعيق قدرته على التفاعل المستقل والمصلحي مع محيط إقليمي واسع بسبب الأبعاد الإيديولوجية لخياراته السياسية.

كما لا تجد البيئة الإقليمية نفسها ان من مصلحتها إضعاف كردستان العراق، لأنه خيار سينطوي على اتجاه القوى الكردية إلى دعم الكرد في دول الجوار، لاسيما إن البيئتين الإيرانية والتركية مهيأة لقبول تمرد كردي، وما تحتاجه من انفتاح على البيئتين الإقليمية والدولية، وهو ما يمكن أن تقوم به كردستان

1- مقتبس من: مير يعقوب – كركي لكي، مايكل هايدن المدير السابق لـ CIA: خارطتا سوريا والعراق على طريق الزوال قريباً، موقع وكالة آراء الإخبارية، في: 11 تموز 2015، http://aranews.org/2015/07/

2- محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008، ص254.

العراق، مما سيجعل المطالب الكردية غير قاصرة على كرد العراق، وإنما ستشمل كردستان الشرق الأوسط كافة (كردستان الكبرى)، وعليه، إن خيار إضعاف كردستان العراق هو احتمال ضعيف.

3- خيار انفصال الكرد عن العراق وتشكيل دولة مستقلة:

ويبقى هذا الخيار من أهم الفرضيات التي تطرح في مستقبل كردستان العراق خلال العقد القادم، وهو يمثل مرحلة متقدمة من خيارات الكرد العراقيين في التعامل مع الواقعين العراقي والكردي، ويلحظ في موضوع هذا الخيار أن أمر اتجاه الكرد نحو خيار الدولة في السنوات القادمة إنما هو مسألة ممكنة تحت تأثير المتغيرات الآتية[1]:

- إن الوعي الكردي وصل إلى مرحلة لا يتحمل معها أن يستمر الكرد بلا كيان قومي يمثلهم في البيئتين الإقليمية والدولية، لأن للكرد مؤسسات دولة من جامعات ومراكز بحوث وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ومؤسسات عسكرية وأمنية وعلاقات دولية.
- إن الحكومة الاتحادية العراقية ينخرها الفساد وسوء إدارة الدولة وضعف المشاركة وحكم القانون والمواطنة والمساواة، وهي منغمسة في أنشطة إقليمية لا تعطي للعراق قدرة على الاستقلال بقراره السياسي، ولا يمكن أن يتغير حال العراق خلال العقد القادم، لأن هناك استمرارية بالأشخاص والنهج السياسي، وعليه، سيكون الاستمرارية بوضع العراق مسالة شبه حتمية، ودعوات الإصلاح، مهما كان طرحها ومضمونها، ثبتت إنها تكاد تكون شكلية، بلا قيمة فعلية لها على ارض الواقع.
- إن القوى الإقليمية لا يمكنها كبح الكرد العراقيين من خيار الدولة مستقبلاً، وكل ما تستطيع فعله هو دفع الكرد إلى الاستمرار بخيار الإقليم الواسع الصلاحيات خلال هذه المرحلة، لان أي إعاقة لخيارات كرد العراق سترتد على كرد إيران وتركيا بنتائج سلبية، وتركيا فهمت هذا الأمر بان توسعت بالتفاعل مع كرد العراق والاستثمار في كردستان استعدادا لمرحلة الدولة الكردية، والأمر نفسه استخدمته إيران.
- إن البيئة الدولية باتت تدعم خيار ظهور دولة كردية، فالولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ عام 2001، على تفكيك الشرق الأوسط وإعادة صياغة خرائط سايكس بيكو، وهو خيار انطوى على إضعاف الدول الوطنية في المنطقة العربية، ومنها العراق، ثم انخراطها بالنزاعات الاثنية والطائفية والقبلية على نحو يدعو إلى التفكيك، انتظارا لحين وصول الأوضاع في المنطقة إلى مرحلة تسمح بطلب التفكيك من الداخل، وهو أمر أصبح ملحوظاً في حالات سورية والعراق واليمن وليبيا، وبمعنى آخر أن فرضية إعادة صياغة الشرق

1 –تقرير: مدير الاستخبارات الفرنسي: الشرق الأوسط انتهى إلى غير رجعة والعراق وسوريا لن يستعيدا أبدا حدودهما السابقة، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، في 28 تشرين الأول 2015. http://n.annabaa.org/news2448

الأوسط تمثل احد المداخل المهمة لخيار انفصال كردستان العراق، وظهور دولة كردية خلال السنوات القادمة.

دون شك، تبدو هذه الخيارات جميعها مطروحة أمام الكرد ، ولكن كل خيار من الخيارات يتضمن ايجابيات وسلبيات ، لابد من أخذها بنظر الاهتمام ، ولكن لجوء الكرد لخيار الدولة في ضوء الحسابات القائمة والنتائج المتوقعة خيار صعب ، فخيار الذهاب الى الأمم المتحدة لا يكون مجدياً لعدد من الدول العربية والإسلامية التي تقف ضده، أي لم يكن هناك وجود تعاطف أنساني من هذه الدول حيال هذا الخيار، كما ان خيار الإعلان عن الاستقلال من طرف واحد قد يفجر الصراع مع الحكومة المركزية ، ويأتي بالعزلة الإقليمية ، ويحول المحيط الذي ستعلن فيه الدولة الكردية الى محيط عدائي ، كما ان خيار الاستفتاء بالاتفاق مع المركز لا يحظى بموافقة القوى الدولية لعلاقتها مع تركيا التي تخشى من قيام دولة كردية في العراق ، كما ان خيار الاستفتاء في الإقليم يكون غير مجدي ، وعليه، إن هناك عقبات كثيرة وإشكالية تعترض طريق الدولة الكردية المستقلة رغم كل المقدمات والعوامل والظروف الايجابية التي تحققت .

الخاتمـــة :

ان تفكير الكرد في إقامة دولة قومية كردية ليست وليدة إحداث آنية ، بل فكرة قديمة منذ رسم الخرائط السياسية في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وظلت الفكرة في الوجدان الكردي كلما سنحت الظروف والمتغيرات الإقليمية متناسبة مع قناعة بأن هذه الفكرة تصطدم بالدول المجاورة، لأنها تمس حدود جغرافيتها وسياستها، وعليه، ظل الكرد طوال العقود الماضية على ان يكون شعاراتهم القومية مقبولة تحاشياً للصدام مع الأنظمة التي تحكمهم، لاسيما ان المصالح الدولية كانت في اغلبها لصالح العلاقة مع هذه الدول، وليس مع الطموحات القومية الكردية .

واليوم ثمة قناعة كردية باتت تترسخ بأنهم أمام فرصة تاريخية لإعلان الدولة الكردية، والذي يستند في أساسه الى جملة من العوامل والمسببات، وأهمها: أن الكرد يشكلون قوة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب في الحرب الجارية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأن بإمكان هذه القوة الاعتماد عليهم لتحقيق أهدافهم ، وفي الأقل لا يمكن استعادة الموصل من تنظيم داعش دون البيشمركة ، وهذه القوى تربط بين الحاجة الغربية لهم والتطلع الى جلب اعتراف دولي بحقوقهم، وهو ما يثير إشكاليات كثيرة في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكرد، وتحديداً تجربة مصطفى البارزاني الأب، وكذلك ان إقليم كردستان العراق نجح عملياً في بسط سيطرته على ما كان يعد مناطق متنازع عليها مع الحكومة المركزية ولا سيما كركوك الغنية بالنفط، وكانت هذه السيطرة قد رسمت الحدود الجغرافية للإقليم، وأمنته موردا ماليا يمكن الاستغناء عن المركز في اي وقت، وتحديداً بعد قطع حصة الإقليم من الموازنة، وايقاف رواتب موظفي الإقليم، فضلاً عن

الانقسام الدولي والإقليمي على كردستان العراق ، فالإقليم له مؤسساته (البرلمان ، الحكومة ، الجيش) وأتباع سياسة براغماتية نجحت في إنشاء علاقات مع المحيطين الدولي والإقليمي ، وبفضل هذه السياسة بات الكرد فاعلاً مهما في السياسة العراقية والإقليمية .

ولكن ان التحول الايجابي الحاصل في المواقف الإقليمية من مسألة الاعتراف بالكيان الكردي هو قبول لايمكن التعويل عليه ، لأن إقامة دولة كردية ستغير من جغرافية المنطقة ، وقد تفتح الباب أمام صراعات وحروب جديدة في المنطقة .

Conclusion:

The idea of establishing a Kurdish nation-state is not a recent development but rather an old idea that has been present in Kurdish consciousness since the reconfiguration of political maps in the Arab region after World War I. However, the Kurds have refrained from openly pursuing this nationalist aspiration in order to avoid confrontation with neighboring states, as it would challenge their territorial boundaries and policies. Consequently, the Kurds have historically chosen acceptable nationalist slogans to maintain their relationships with governing regimes, particularly since international interests have largely favored these states rather than Kurdish nationalist aspirations.

Today, there is a growing conviction among Kurds that they have a historic opportunity to declare a Kurdish state. This conviction is based on several factors, including the Kurds' alliance with the United States and the West in the ongoing war against the Islamic State (ISIS). The Western powers see the Kurds as an important force and a reliable partner in achieving their goals. Additionally, the liberation of Mosul from ISIS could not have been achieved without the involvement of the Peshmerga forces. The Western powers' reliance on the Kurds has led to a growing international recognition of their rights, which raises complexities in the relationship between the United States and the Kurds, especially given the experiences of Mustafa Barzani, the Kurdish leader, in the past.

Moreover, the Kurdistan Region of Iraq has successfully asserted control over disputed territories, particularly oil-rich Kirkuk, which has defined the geographic boundaries of the region. This control has secured a significant financial resource that allows the region to be less reliant on the central government, especially after the suspension of the region's share of the budget and the halt of salaries for regional employees. Additionally, there has been international and regional division regarding the status of Iraqi Kurdistan. The region has its own institutions (parliament, government, and army) and has pursued a pragmatic policy that has allowed it to establish relations with neighboring countries and the international

community. As a result of this policy, the Kurds have become important actors in Iraqi and regional politics.

However, the positive shift in regional attitudes towards recognizing a Kurdish entity is not a reliable guarantee, as the establishment of a Kurdish state would fundamentally alter the region's geopolitical landscape and potentially ignite new conflicts and wars in the area.